جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

سيمنار الثلاثاء: للعام الأكاديمي 2024-2025

مصر ما بعد 2025.. رؤية تنموية طويلة الأجل

الحلقة الأولي

إعادة هيكلة قطاع الصناعات التحويلية في ضوء تغير نمط المزايا النسبية والتنافسية محليًا وعالميًا

المتحدث

م/ محمد عبد الكريم

خبير التطوير الصناعي وحوكمة الأعمال

رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية السابق

الثلاثاء 15 أكتوبر 2024م

مجموعة عمل السمينار

المنسق والمشرف العلمي

أ.د. مصطفى أحمد مصطفى

الأستاذ بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية

المستشار العلمي

أ.د. إبراهيم العيسوي

الأستاذ بمركز السياسات الاقتصادية الكلية

المنسق والمشرف العلمي المشارك

أ.د. علاء زهران

الأستاذ بمركز السياسات الاقتصادية الكلية

فريق الدعم المساند

أ. طارق على سليم

مدرس مساعد بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية

أ. أحمد ممدوح سعد

مدرس مساعد بمركز التنمية الإقليمية

أ. أمل سرور

مدير عام الاتفاقيات والمؤتمرات والمهمات العلمية

د. طارق طاهر عبده

أخصائي الاتفاقيات والمؤتمرات والمهمات العلمية

عقد معهد التخطيط القومي الثلاثاء الموافق 15 أكتوبر 2024 أولى حلقات نشاط سيمنار المعهد - لقاءات الثلاثاء - للعام الأكاديمي 2024 – 2025، في إطار مشروع "مصر ما بعد 2025... رؤية تنموية طويلة الأجل" بعنوان: "إعادة هيكلة قطاع الصناعات التحويلية في ضوء تغير نمط المزايا النسبية والتنافسية محليًا وعالميًا".

تناولت حلقة السيمنار النقاط الرئيسية التالية:

- إسهامات قطاع الصناعة في أداء الاقتصاد المصري
- تطور الحصص الاستثمارية بالقطاع الصناعي وجذب الاستثمارات الأجنبية للقطاع
- واقع أداء القطاع الصناعي خلال العام المالي 2023 – 2024
- واقع أداء الصادرات المصرية خلال عام 2023
- نظرة استراتيجية للعلاقة بين الإنتاج الصناعي والصادرات المصرية
- الأسس الداعمة لتحليل وتحديد الصناعات الاستراتيجية (سلاسل القيمة – التكامل القاري – العلاقة مع الصناعات القائمة)
- العودة للأساسيات (إعادة النظر بمصفوفة حزم السياسات الصناعية الممكنة)
- إعادة هيكلة قطاع الصناعات التحويلية كقاطرة لنمو الاقتصاد المصري

وذلك على النحو التالي:

- **تمهيد**

الصناعات التحويلية هى الصناعات التي تقوم على تغيير شكل المادة الخام لتصبح سلعة جاهزة للاستخدام، والصناعة بمفهومهما الواسع هى تغيير في شكل المواد الخام لزيادة قيمتها وجعلها أكثر ملائمةً لحاجات الإنسان ومتطلباته:

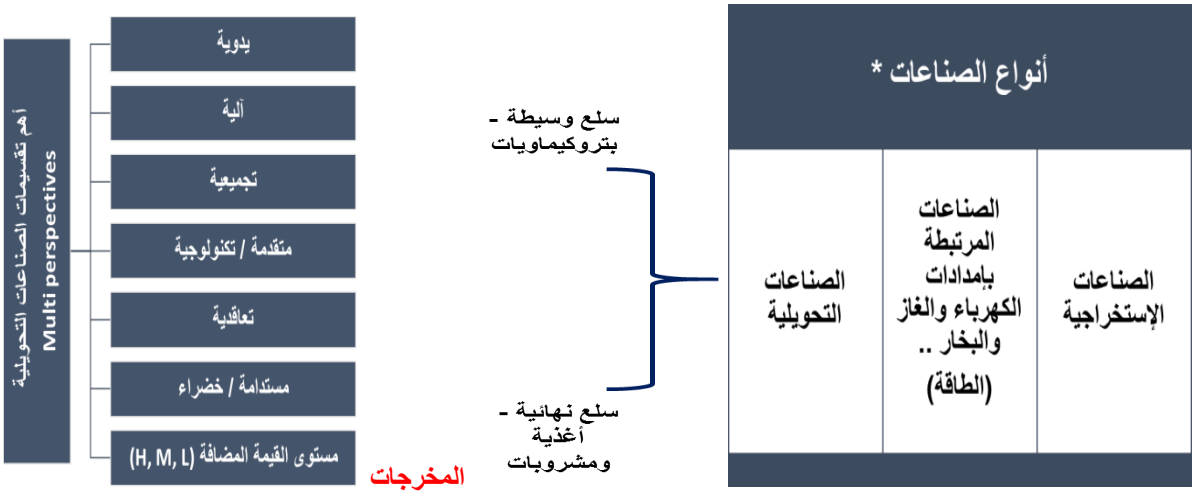

* التصنيف الصناعي الدولي الوحد للأنشطة الاقتصادية – التنقيح الرابع ISIC – المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة.

بعض مؤشرات الاقتصاد المصري

- يلاحظ حدوث اتجاه عام تصاعدي لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ثم تراجع لمعدلات النمو تأثرًا بالعديد من التحديات العالمية المتتالية والتوترات الجيوسياسية، بالإضافة إلى السياسات الإنكماشية التى انتهجتها الحكومة لاستعادة استقرار الاقتصاد الكلى خلال الفترة الأخيرة.

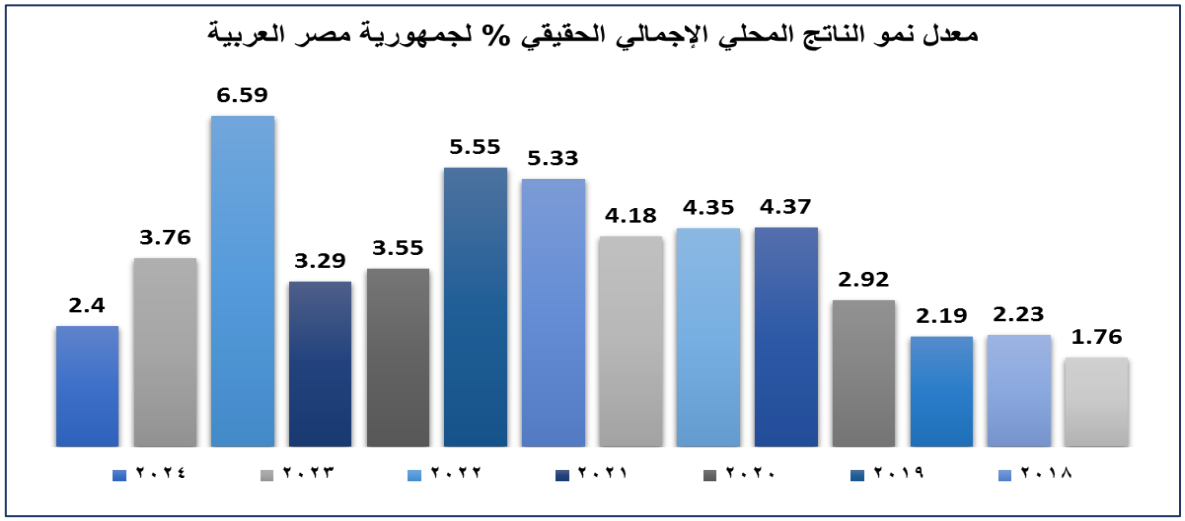

المصدر: البنك المركزي المصري / النشرة الإحصائية الشهرية – وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

- وصل متوسط سعر الفائدة السنوي إلى أعلى متوسط سعر فائدة معلن خلال مارس 2024 متجاوزًا نسبة 27% في ضوء استمرار جهود البنك المركزي للتحول نحو إطار مرن لاستهداف التضخم.

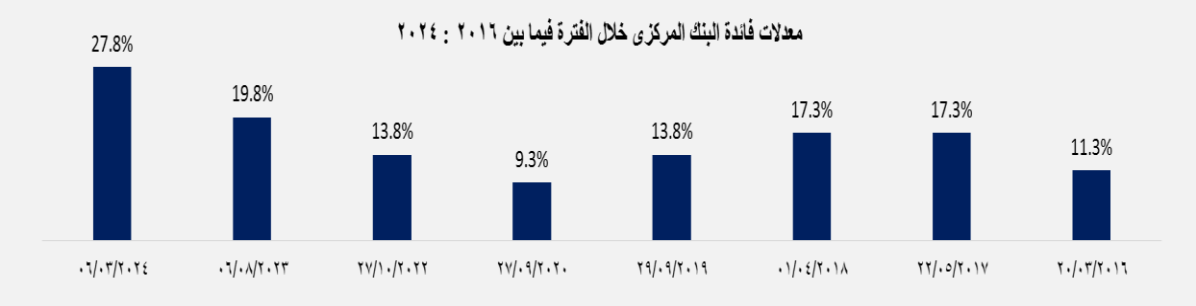

المصدر: البنك المركزي المصري

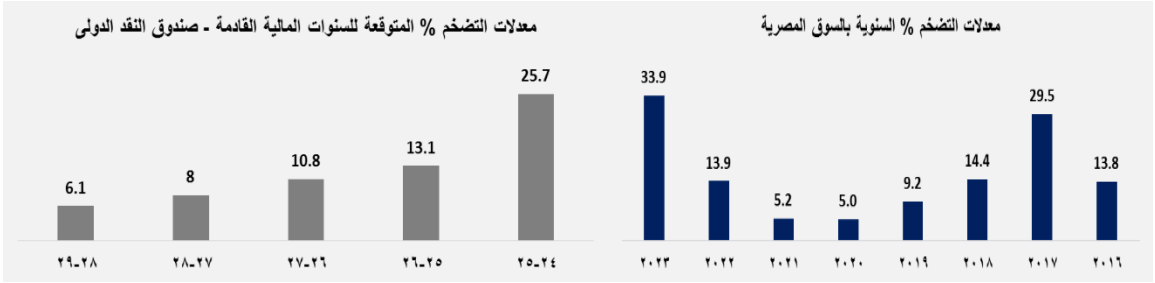

المصدر: البنك المركزي المصري / البنك الدولي

المصدر: صندوق النقد

- **إسهامات قطاع الصناعة في أداء الاقتصاد المصري**

- يُسهم القطاع الصناعي بنسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي عالميًا وتتجاوز نسبة إسهاماته العالمية ¼ الناتج الإجمالي العالمي، بينما يواجه القطاع الصناعي العالمي، في المرحلة الأخيرة، تحديات متزايدة، منها ارتفاع نسبة التضخم العالمي، وصدمة أسعار الطاقة، والاضطرابات المستمرة في توريد المواد الخام والسلع الوسيطة، وتباطؤ الاقتصاد العالمي، وضعف الثقة، وارتفاع حالة عدم اليقين، الأمر الذي ترتب عليه تباطؤ نمو هذا القطاع في العديد من الاقتصادات.

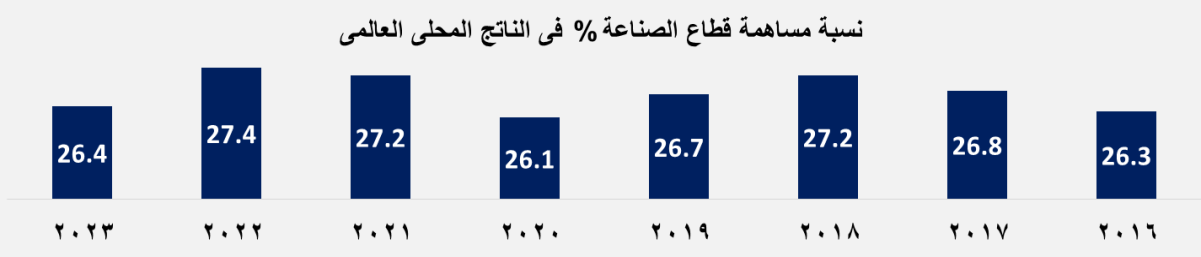

المصدر: قاعدة بيانات مؤشرات التنمية الدولية في 14 أكتوبر 2024 - البنك الدولي

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي - بيانات الحسابات القومية - سنوا ت مختلفة

- ساهم قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 15.9% في الناتج المحلى المصري خلال العام المالي 2022 / 2023، محققًا المركز الأول في المساهمة بالناتج المحلى بين قطاعات الاقتصاد المصري، وجاء بالمركز الثاني قطاع التجارة والتجزئة بنسبة مساهمة 14%، وحققت الزراعة المركز الثالث فيما بين القطاعات الاقتصادية الأعلى بنسبة 11.2%.
- ساهم قطاع الصناعات التحويلية في العام المالي 2022 / 2023 في تشغيل 13% من إجمالى القوة العاملة، كما وصلت إجمالى القوة المتاحة للعمل إلى 30.122 مليون، ووصلت نسبة البطالة الإجمالية إلى 7.2%، وكانت نسبة البطالة بين فئة الشباب 16.5%.

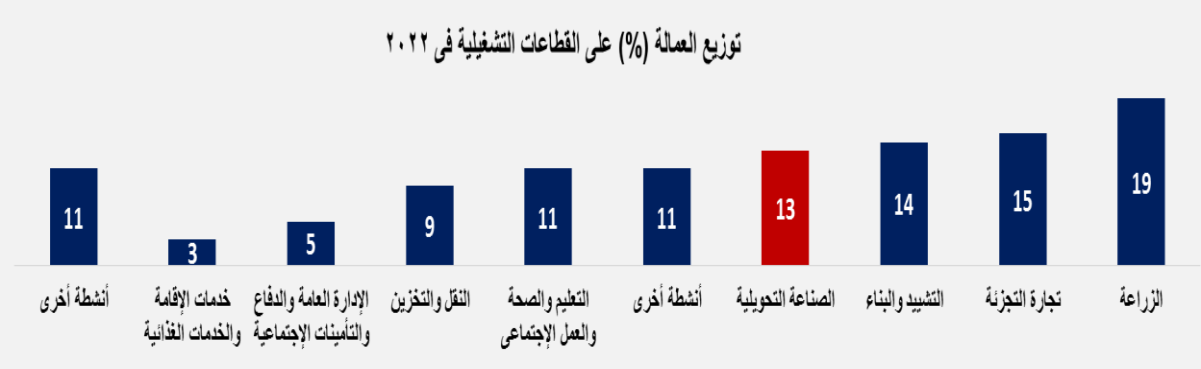

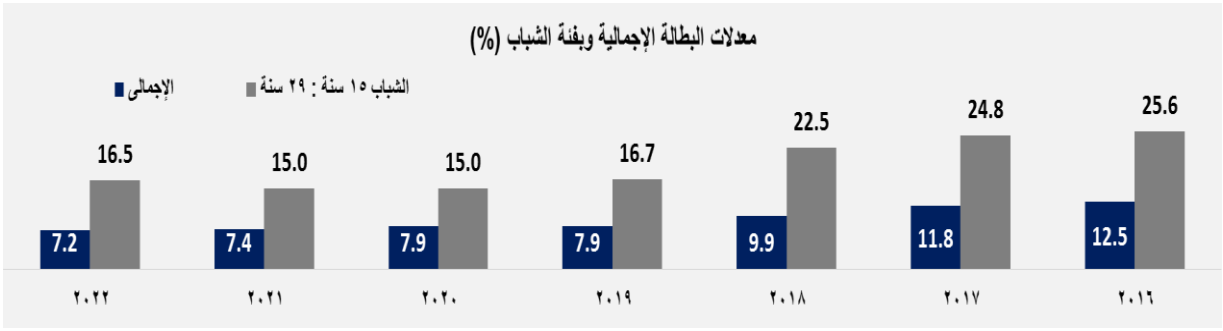

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مسح القوى العاملة في مصر، إصدار 2023

- **تطور الحصص الاستثمارية بالقطاع الصناعي وجذب الاستثمارات الأجنبية للقطاع**

- وصلت حصة القطاع الخاص من الاستثمارات خلال العام المالي 2022 / 2023 إلى 36.4%* في ضوء تطوير منهجية حساب توزيع الإستثمارات وفقاً لما تم الإعلان عنه من وزارة التخطيط في أبريل 2024 وفي ضوء التزام وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بالتطوير المستمر في منظومة الحسابات القومية.

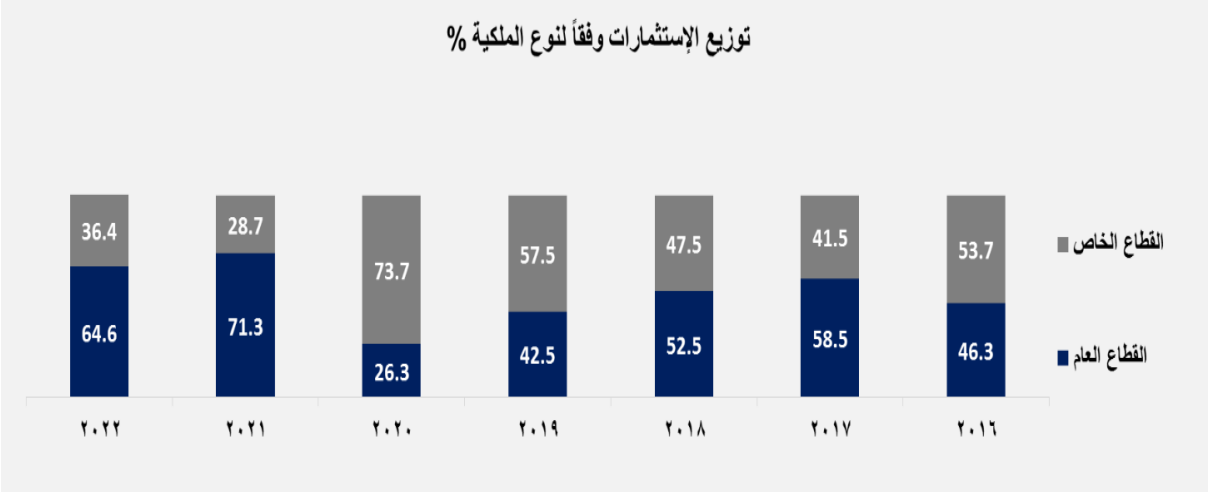

*تم إجراء هذا التعديل في ضوء تحسين تقدير استثمار القطاع الخاص غير المنظم، وتضمين كافة بيانات الاستثمار في البحث والتطوير والبرمجيات وتطوير البنية التحتية التكنولوجية والإنفاق على المباني السكنية من قِبل الأسر المعيشية، وكذلك الإنفاق على صيانة وإصلاح المساكن.

المصدر: خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية - وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.

- وصلت قيمة التدفقات الوافدة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السنة المالية 2015 / 2016 إلى 12.5 مليار دولار تقريبًا، بينما وصلت في 2022 / 2023* إلى 23 مليار دولار، واستحوذت اقتصاديات الدول العربية على نسبة 35% من إجمالى التدفقات الوافدة.

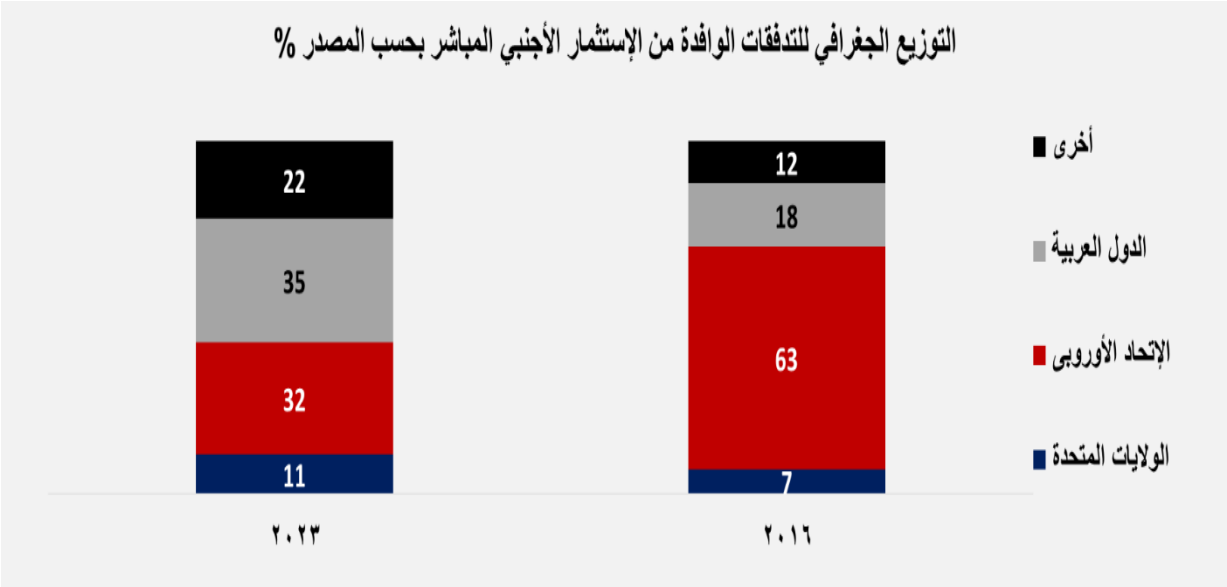

* تم تحديث منهجية الحساب باستخدام قرار رئيس الوزراء الجديد رقم 2732 / 19، حسابات الاستثمارات العقارية.

المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

- **و اقع أداء القطاع الصناعي خلال العام المالي 2023 – 2024:**

شهد قطاع الصناعة التحويلية غير البترولية انخفاضًا بنسبة -5.2% خلال العام المالي 2023– 2024، بينما عاود التحسن محققاً نموًا موجبًا خلال الربع الأخير لذات العام المالي لأول مرة منذ الربع الأول من العام المالي 2022 – 2023 مسجلاً نمواً نسبته 4.7%.

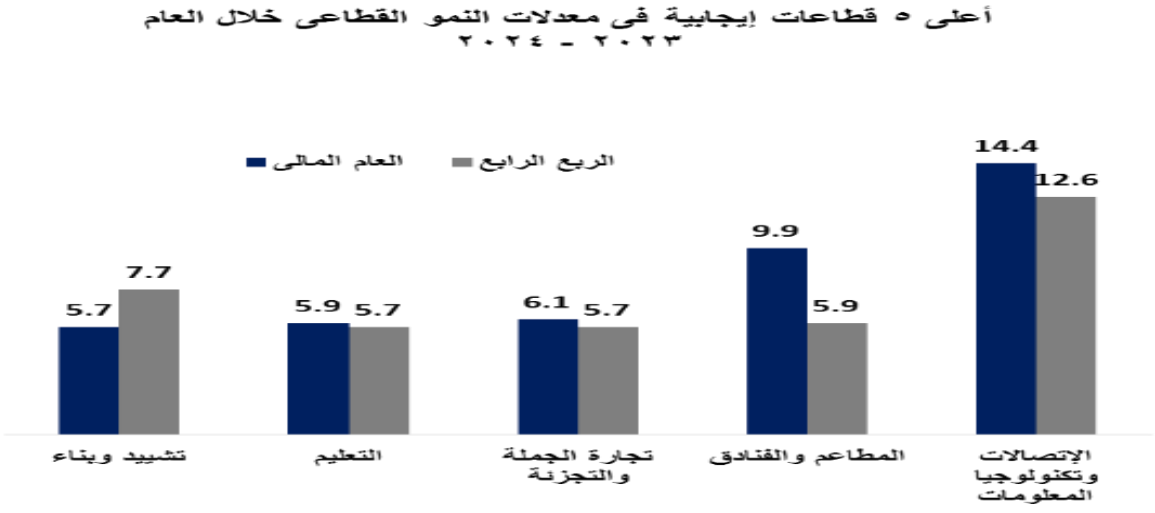

أعلى ٥ قطاعات سلبية فى معدلات النمو القطاعى خلال العام ٢٠٢٣ - ٢٠٢٤

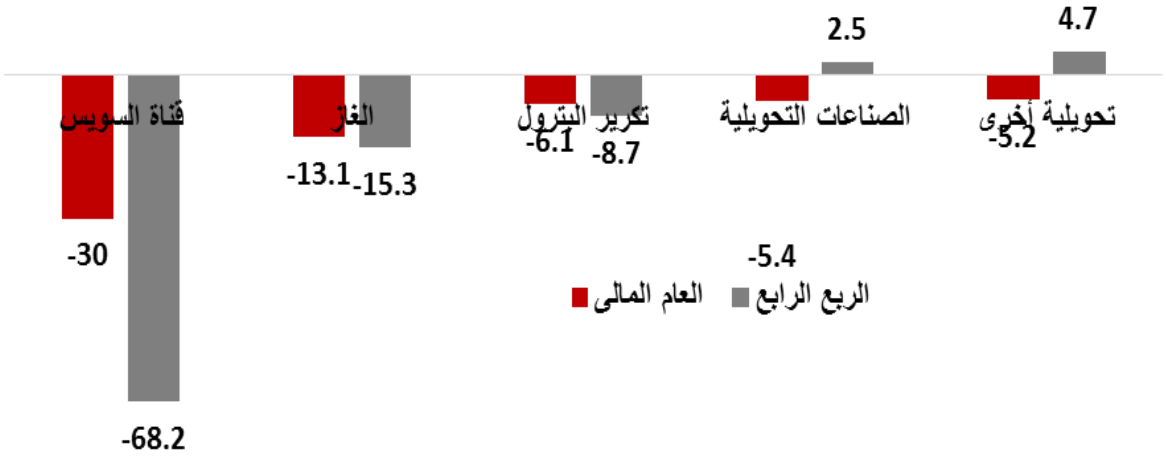

*المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.

- **تمثلت أهم الصناعات التي شهدت انخفاضًا في:**

- منتجات المعادن ٤٢.%
- صناعة التبغ ٣٨%
- صناعة الأخشاب 31%
- صناعة الورق ١٨%
- المنتجات الكيماوية 8%
- المنتجات الغذائية 7%
- المستحضرات الصيدلانية 7%
- جاء التحسن في الربع الأخير نتيجة نمو مجموعة من الصناعات مثل
- صناعة الملابس الجاهزة 54.2%
- الحاسبات والمنتجات الإلكترونية 14.9%
- المنسوجات 23.8%
- المشروبات 23.8%

كما شهد مؤشر بارومتر الأعمال انتعاشًا طفيفًا لم يتم تسجيله منذ أكتوبر 2020 ما يعكس اتجاهًا إيجابيًا في الأداء التجاري الإجمالي، ويشير إلى استقرار تدريجي للاقتصاد في ظل إفساح المجال للقطاع الخاص:

مؤشر بارومتر الأعمال (17-18 / 23-24)

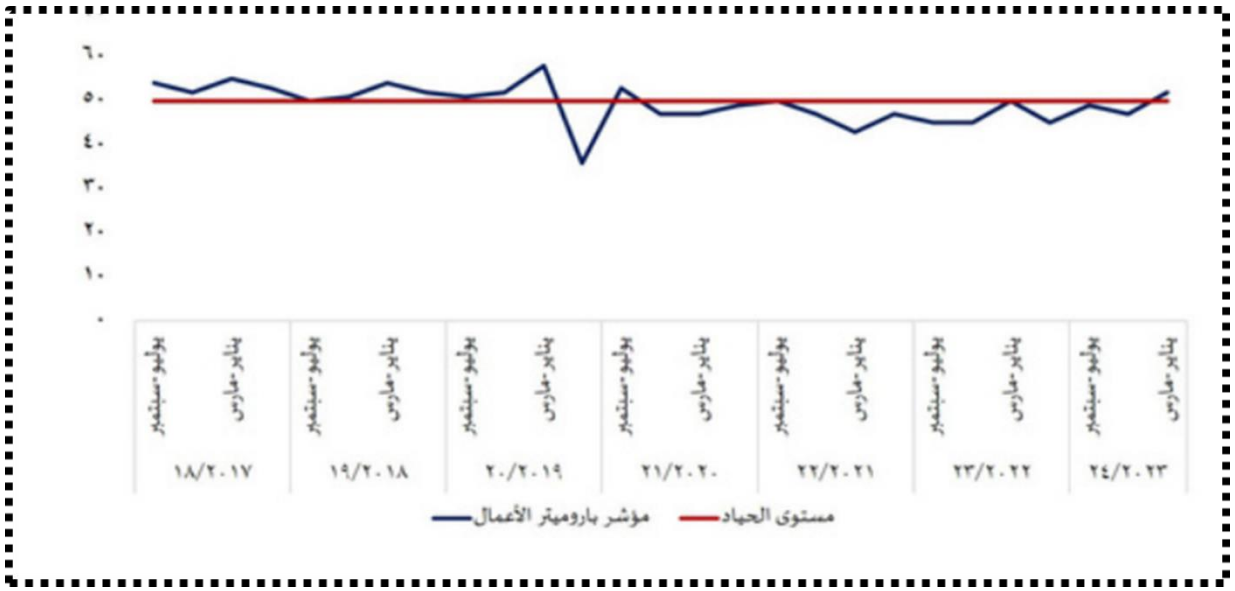

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.

- حققت الصادرات المصرية غير البترولية 35.6 مليار دولار خلال عام 2023، تحصلت صادرات أعلى 3 قطاعات فرعية على نسبة تدور حول 58% من إجمالى الصادرات غير البترولية، وتحصلت قيمة الصادرات إلى أعلى 5 دول نسبة تجاوزت الثلث من إجمالى الصادرات:

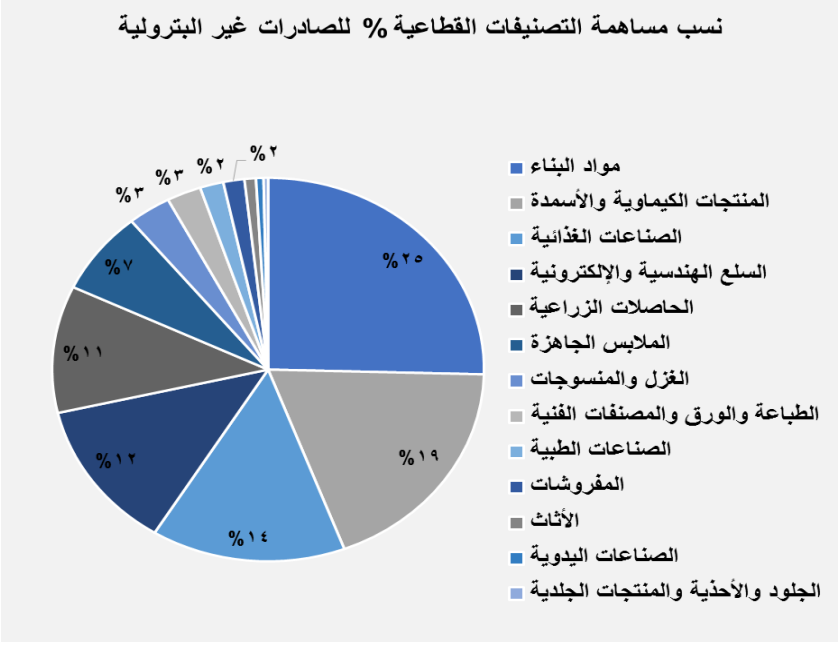

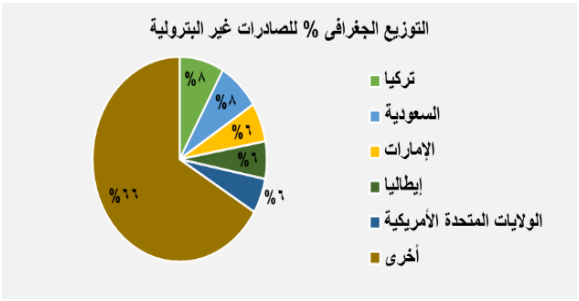

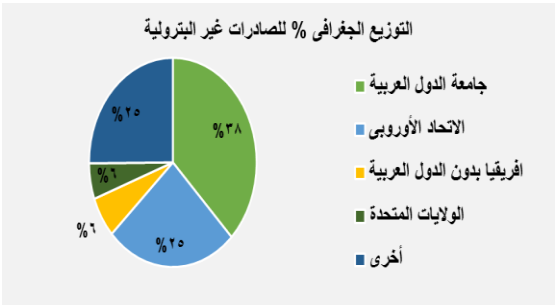

المصدر: رئاسة مجلس الوزراء – 6 فبراير 2024 نقلًا عن وزارة التجارة والصناعة.

- نظرة استراتيجية للعلاقة بين الإنتاج الصناعي والصادرات المصرية

تحقيق زيادة جوهرية في قيمة الصادرات المصرية يحتاج لإعتبار مستقبل الصناعات الحالية بالأسواق العالمية، وإعتبار قدرة الطاقات الإنتاجية المتاحة لتحقيق الزيادة المستهدفة (قيمة الصادرات الحالية 35.6 مليار دولار)، في ظل ثبات هيكل الصادرات المصرية تقريباً خلال ال، 20 عاماً السابقة (الصادرات المصرية: 985 مجموعة سلعية من 1261 مجموعة سلعية مصنفة عالميا – 157 مجموعة سلعية من 985 مجموعة سلعية تقوم بتصديرها مصر يمثلوا حوالى 90% من إجمالى الصادرات المصرية).

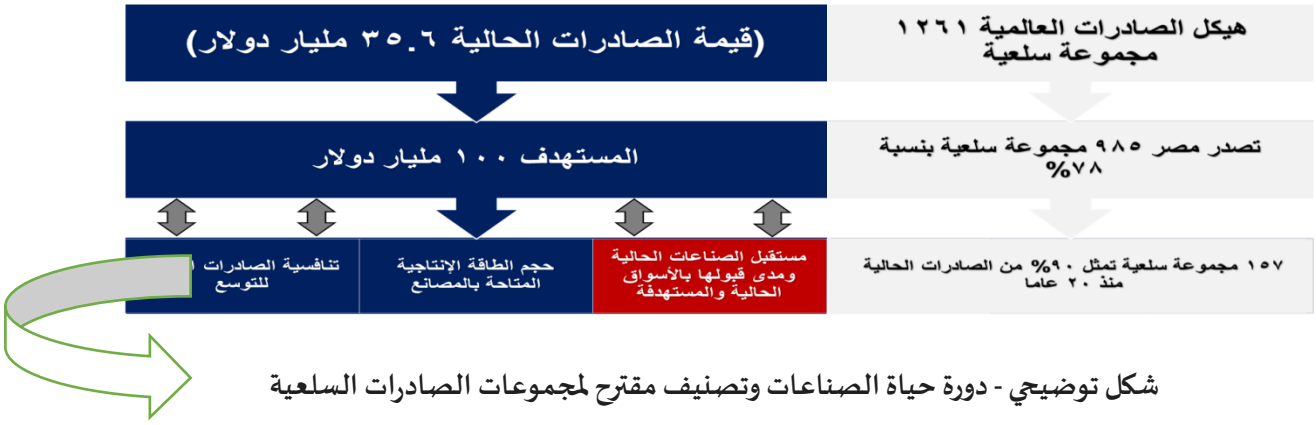

شكل توضيحي - دورة حياة الصناعات وتصنيف مقترح لمجموعات الصادرات السلعية

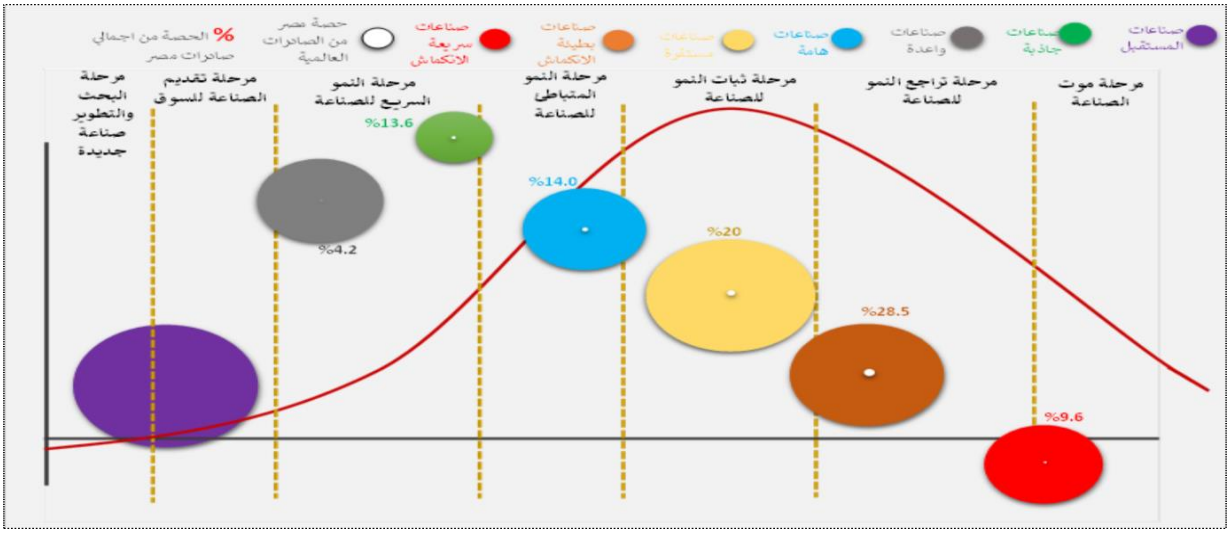

- **الأسس الداعمة لتحليل وتحديد الصناعات الاستراتيجية - سلاسل القيمة:**

تحليل جاذبية عدد من الصناعات التى تعتبر BACKBONE لصناعات مختلفة (واختيار الأكثر مناسبة للصناعة المصرية من منظور إمكانية وجود مزايا تنافسية حالية أو يمكن تطويرها خلال فترة لا تتجاوز 3 سنوات) لسلاسل قيمة محددة، و هي أحد التوجهات الهامة لمتطلبات التصنيع السريع والعميق لعدد من الصناعات المصرية*.

*الإستفادة من بعض إتفاقيات التجارة الدولية ودمجها ضمن الإستراتيجية الجارى صياغتها لتطوير الصناعة المصرية، سيساهم في رفع معدلات جاذبية عدد من الصناعات التى يمكن وصفها بأنها Backbone لعدد من سلاسل القيمة Value Chains – ويتوقع الإستفادة بشكل كبير من اتفاقيتين في هذا الإطار هما : منطقة التجارة الحرة للقارة الإفريقية (AfCFTA)، كما يمكن الإستفادة بشكل كبير أيضاً من أغادير والبناء مع المغرب للتطوير.

يعد التكامل القاري مع أفريقيا، أحد السبل الهامة والداعمة للتحول الصناعي أيضاً، فتكامل الإنتاج في أفريقيا محدود، حيث ما يقرب من 94.8٪ من القيمة المضافة الأجنبية المضمنة* في الصادرات الأفريقية تأتي من خارج القارة، ونحو 40% من مدخلات إنتاج الصادرات الأفريقية تأتى من 4 دول هى الصين (12% من الإجمالي)، والولايات المتحدة (11%)، وألمانيا (10%)، وفرنسا (6%).

تتميز منطقة شرق وجنوب شرق آسيا بشبكة إقليمية أكثر كثافة، حيث تأتي حوالي 55.4% من القيمة المضافة لصادرات المنطقة من المنطقة، وبالنسبة لمصر، فإن أهم مصادر القيمة المضافة الأجنبية تحدث على المدخلات من الصين (16.3%) والهند (13.6%) والولايات المتحدة (9.4%) وألمانيا (8%) والمملكة المتحدة (5.6%).

يوضح الشكل التالي بعض الدول الأفريقية ذات القيمة المضافة الأجنبية المضمنة في صادراتها بنسب أعلى من المتوسطات الدولية و أكبر 5 دول مصدرة لها في 2019:

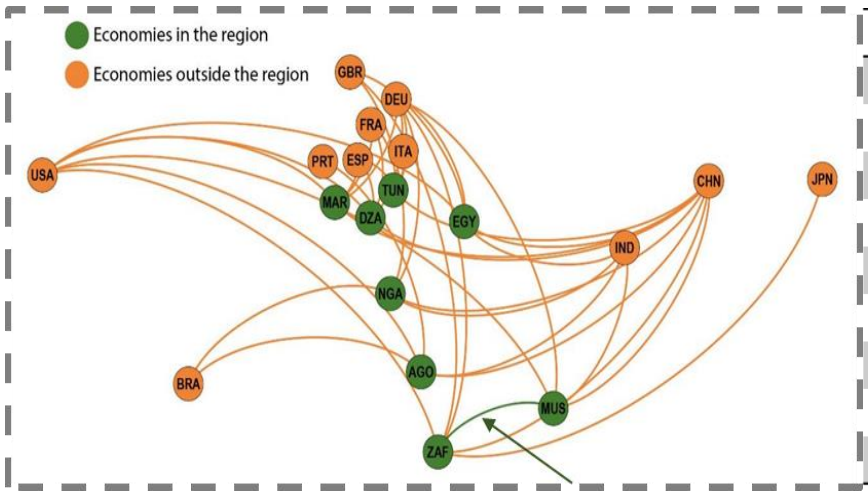

abbreviation	المقابل
GBR	المملكة المتحدة
DEU	ألمانيا
PRT	البرتغال
MAR	المغرب
DZA	الجزائر
NGA	نيجيريا
AGO	أنجولا
ZAF	جنوب أفريقيا
MUS	موريشيوس

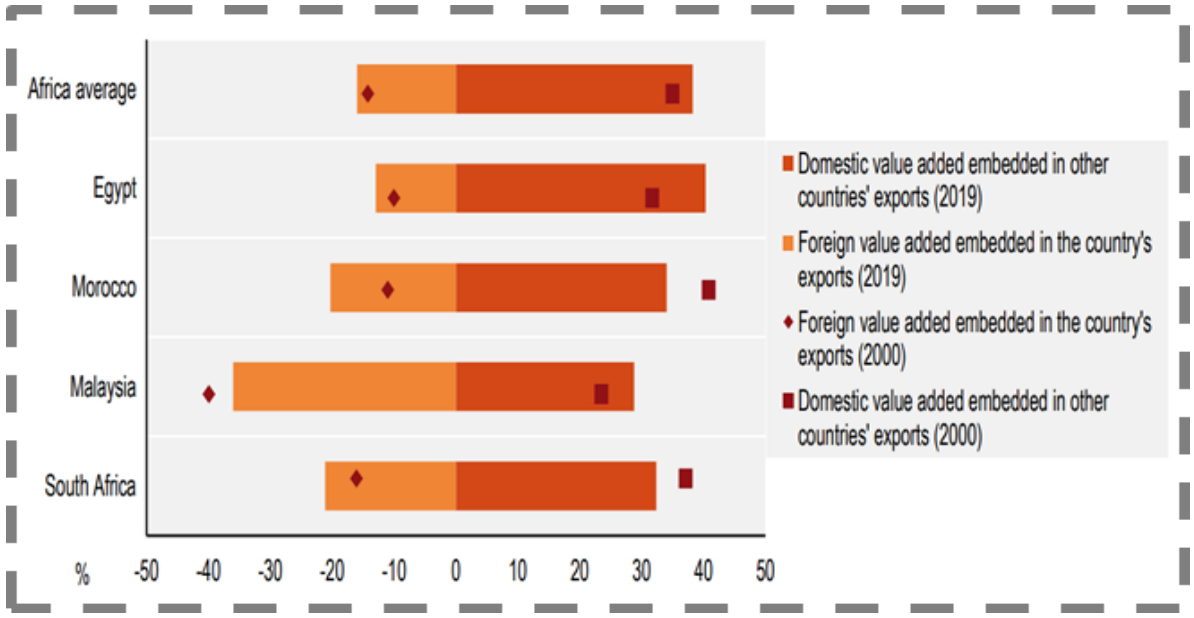

Source: UNCTAD/Eora (2021), Global Value Chain Database

*The share of foreign value added embedded in exports reflects how much of a country's gross exports contains value added that is produced outside the domestic economy (and imported).

- **الأسس الداعمة لتحليل الصناعات - توصيف الصناعات الاستراتيجية والعلاقة بينها وبين الصناعات الحالية**

توصيف الصناعة بأنها من ضمن الصناعات الاستراتيجية يمكن أن يجمع بين توصيف أو أكثر مما يلى: صناعة ستساهم في تحسين الوضع التنافسي للمنتج المصري في الأسواق العالمية، أو أنها ستسعى إلى تعظيم القيمة المضافة للخامات

المصرية، أو أنها ستزيد من مساهمته أو ستسهل إندماجه ضمن سلاسل القيمة العالمية، أو أنها صناعة من ضمن الصناعات عالية التكنولوجيا، أو ستحدث تغيير في هيكل التصنيع الحالي للقطاع الذى ستنتمى إليه بالصناعة المصرية.

توصيف الصناعات الاستراتيجية والعلاقة بينها وبين الصناعة الحالية

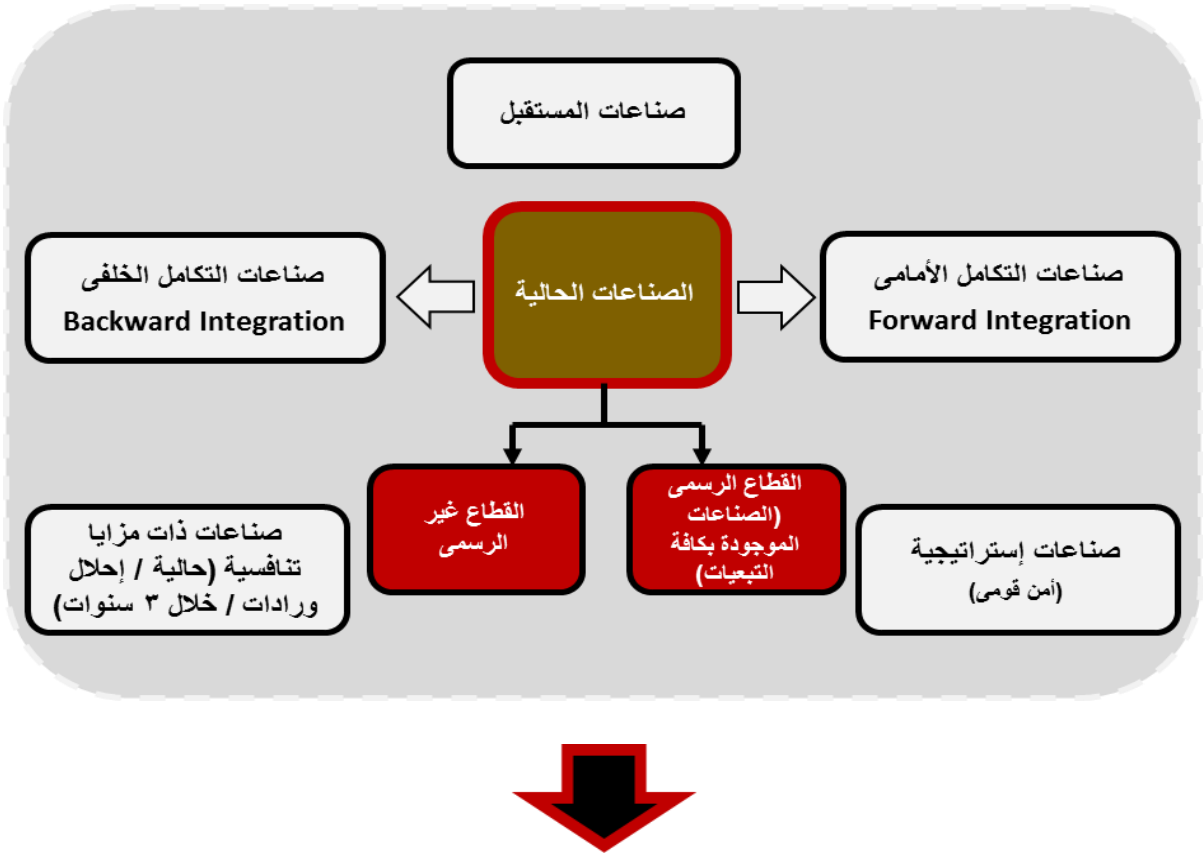

صناعة العمود الفقري / هيكل التصنيع

حصة القيمة المضافة للتصنيع وفقاً للتكنولوجيا المستخدمة في مجموعة بلدان ومصر - 2017

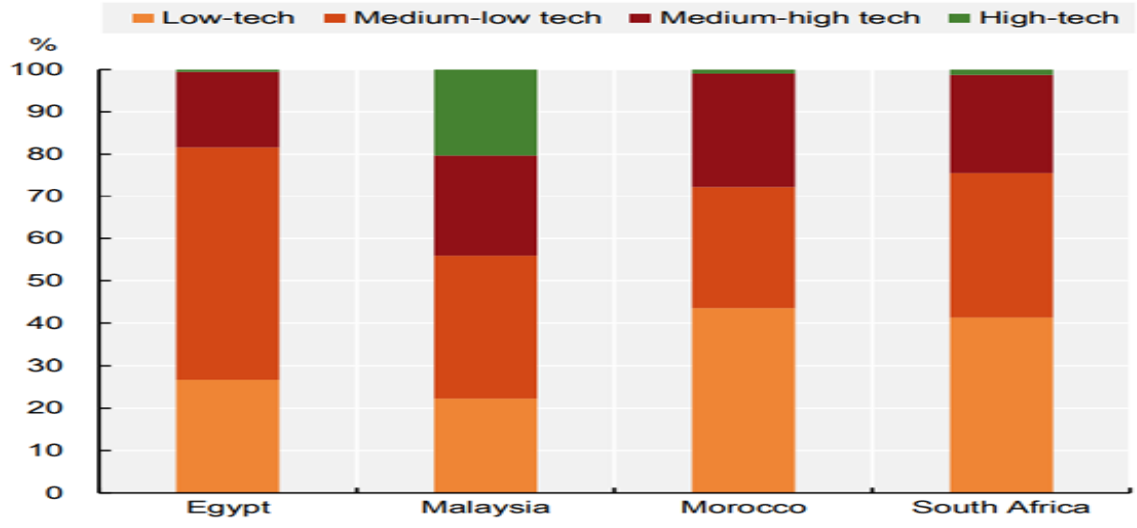

Source: UNIDO (2021), "INDSTAT 2019 2Revision 3(database)

- **العودة للأساسيات - مصفوفة حزم السياسات الصناعية المكنة:**

العودة للأساسيات BACK TO BASICS، وتطبيق المصفوفة الخاصة بحزم السياسات الصناعية المكنة Enablers، والتنفيذ كجولة أولى على أساس (إقليمى - بعض المحافظات - بعض سلاسل القيمة)، أحد سبل رفع معدلات نجاح تحقيق تعميق التصنيع المحلى.

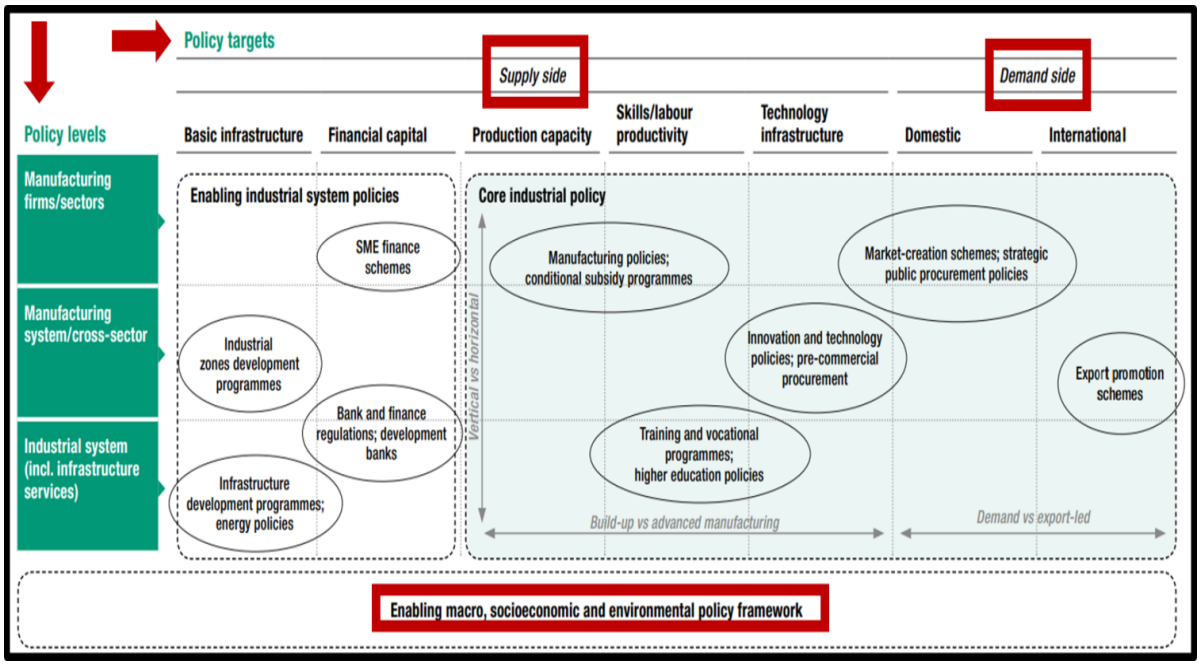

المصدر: الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNICTAD 2016 - إطار السياسات الكلية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية المكنة.

- **إعادة هيكلة قطاع الصناعات التحويلية كقاطرة لنمو الاقتصاد المصري**

يمكن العمل نحو إعادة هيكلة قطاع الصناعات التحويلية على مرحلتين:

تختص المرحلة الأولى بالتعامل مع مجموعة من التحديات التى يمكن التعامل معها بشكل فورى، وتحتاج المرحلة الثانية إلى صياغة خطة متكاملة الأبعاد للوصول لنمو صحي ومستدام للصناعة المصرية.

دعم إستقرار السياسات النقدية الداعمة للقطاع الصناعى

- إدارة سعر الفائدة
- إستقرار سعر الصرف

إستمرار دعم تكامل وإتساق حزم السياسات الصناعية الداعمة

- توافر وتناسب البنية التحتية الحالية والمستقبلية (الأراضى الصناعية - الطاقة - ..)
- توافر وتناسب البرامج التمويلية الداعمة للصناعة
- توافر وتناسب العمالة الفنية
- تطوير نظم الجودة فى الصناعة المصرية

إستمرار مجهودات دمج القطاع الغير رسمى وإعادة تشغيل المصانع المتعثرة

- دعم وجود قواعد بيانات محدثة
- تكامل الآليات الداعمة بشكل مخصص ومشروط والحزم فى التطبيق

المداخلات:

تناولت المداخلات العديد من التعليقات والآراء حول موضوع الحلقة وذلك على النحو التالي:

- تعد مسألة جذب الاستثمارات الجديدة أو التوسع في الاستثمارات القائمة أمرًا حيويًا لتحقيق التنمية الصناعية في مصر. ومع ذلك، فإن المناخ الاستثماري الحالي قد لا يكون مهيئ بشكل كافٍ لتحقيق هذا الهدف. فعلى سبيل المثال، يتضمن قانون الاستثمار في المادة (2) نصًا واضحًا ينص على أن "المشروعات القائمة قبل صدور هذا القانون تحتفظ بكافة المميزات التي نشأ في ظلها المشروع طوال مدة المشروع". ومع ذلك، ورغم وضوح هذه المادة، نشأت تباينات في تفسيرها بين المحاكم الإدارية المختلفة، مما أسفر عن إرباك للمستثمرين وزيادة العقبات أمام تدفق الاستثمارات. وحيث أن مصر تسعى لجذب الاستثمارات الأجنبية، فمن الضروري أن يتمتع المستثمر المصري المحلي بالشعور بالأمان والثقة في تطبيق النظام القانوني.
- يجب أن تكون الأهداف الاقتصادية، مثل الوصول إلى صادرات بقيمة 100مليار دولار، مستندة إلى أرقام واقعية وقابلة للتحقيق. على سبيل المثال، إذا كان حجم الإنتاج الصناعي الحالي يتراوح بين 60 - 70 مليار دولار فقط، فمن الصعب تحقيق تلك الأهداف الطموحة دون زيادة ملموسة في القدرة الإنتاجية. علاوة على ذلك، تواجه الصناعة تحديات أخرى، مثل ارتفاع معدلات الفائدة والتي تصل لنحو 30%، مما يجعل من الصعب على المستثمرين العمل بكفاءة، لتحقيق تقدم حقيقي، ومن ثم يجب تبني تفكير واقعي يستند إلى الحقائق الاقتصادية الحالية.
- فيما يتعلق بتحول مصر إلى دولة رقمية، من المعتقد أننا لسنا مؤهلين بشكل كامل لمصطلح الدولة الرقمية، نظرًا لعدم وجود بنية تكنولوجية ملائمة تدعم هذا التحول. على سبيل المثال، يواجه تطبيق "الفاتورة الإلكترونية" في الشركات الكبرى تحديات عملية، حيث يتعين إصدار الفواتير عند التصدير، ولكن طبيعة عمل الشركات التصديرية ليست مرتبطة مباشرة بوزارة المالية أو مصلحة الجمارك، بل تتعلق بإتمام الإنتاج والشحن إلى الميناء، ويؤدي ذلك إلى صعوبة التواصل مع الجهات المعنية خارج أوقات العمل الرسمية، مما يعوق فعالية النظام الرقمي المطبق.
- فيما يتعلق بتقسيم العمل بين الدولة والقطاع الخاص، تشير التجارب التاريخية إلى أن الدولة لها دور أساسي في الإنتاج والاستثمار، وليس من المناسب ترك هذا الدور للقطاع الخاص وحده. كما أن مفهوم المزايا النسبية في الصناعة يتطلب التكيف مع التغيرات في الأسواق المتعددة والمتنوعة سواء داخليًا أو خارجيًا. يجب على الصناعات أن تتبنى مبدأ التخصيص (Customization and Personalization)، حيث يتم تلبية احتياجات كل سوق بناءً على طبيعة الطلب فيه. يرتبط هذا بالمبدأ الذي اعتمدته الصين في مراحل تنميتها المبكرة، وهو "السير على قدمين"، والذي يشير إلى العمل بشكل متوازي على تطوير القديم والجديد دون هدم أحدهما، مع استهداف العملاء والمستهلكين المناسبين لكل منهما.
- عند التفكير في إعادة هيكلة قطاع الصناعات التحويلية في مصر، يجب ألا نفكر في مبدأ هدم القديم وإحلال الجديد، والمثال على ذلك السيارات الكهربائية، هناك من هو شغوف جداً بدخول هذه الصناعة في مصر، ولكن

المبدأ العام يجب أن نستعد أولا ببنية أساسية مناسبة للسيارات الكهربائية يمكن التعمق فيها، إلى جانب ذلك يجب العمل أيضاً على السيارات البنزين والهجين (الهايبرد) وغيرها، كل هذا وارد، ولكن تعايش الصناعات في مراحل نمو مختلفة أمر مهم لحسن استثمار رأس المال البشرى.

- جميع الجهود المبذولة في تطوير الصناعة المصرية لن تحقق نتائج إذا لم يتم التغلب على نقاط اختناق رئيسية في الصناعات المصرية، ويمكن التركيز على ثلاث نقاط رئيسية، 1) موضوع البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، هناك ضعف شديد وبالأخص في عدم ربط المنشآت الصناعية بالبحث العلمي 2) ضعف القاعدة أو الأساس الذي يقوم عليه البُنيان الصناعي، إذا لم يكن هناك صناعات ثقيلة بنسبة معقولة (حديد وصلب - بتروكيماويات - آلات ومعدات)، تكون النتيجة أن نظل على هامش الصناعة والمساهمة الضعيفة في القيمة المضافة. 3) بيئة الأعمال "البيئة الداعمة للأعمال"، لابد من تبسيط الأمور على المستثمر بحيث تكون البيئة جاذبة من الناحية العملية للاستثمار.
- بالنسبة لهيكل الضريبة التصاعدية في مصر، وبمراجعة آخر تعديل في فبراير 2024 – مع ملاحظة أن الضريبة التصاعدية أمر مُرحب به من حيث المبدأ والعدالة الاجتماعية وغيرها – ولكن في رأيي أن الجدول شديد التعقيد بشان الضريبة التصاعدية، حتى عندما تم مقارنته بهياكل الضريبة التصاعدية في العديد من الدول مثل إنجلترا وهولندا والولايات المتحدة. وبالاطلاع على جداول الضريبة التصاعدية في هذه الدول، نجد أن هناك بساطه كبيرة جدًا، ولكن في مصر ومن أجل استيعاب المستثمر لهذا الهيكل المعقد ربما يحتاج لهيئة مستشارين، وبالتالي يقترح أن يتناول أحد الباحثين بمعهد التخطيط القومي هذا الموضوع من خلال ورقة سياسات ويتقصى عن هذا الأمر بشكل جيد من خلال دراسة تجارب دول متقدمة في هذا الصدد كالتي ذكرت وكذا دول شرق آسيا وغيرها.
- في الوضع الحالي، في رأيي لا يبدو أن هناك مشروعًا استراتيجيًا، يتكامل بشكل كامل بدءًا من المواد الأولية إلى المنتج النهائي بهدف تحقيق اختراق صناعي حقيقي يمكنه تلبية احتياجات السوق المحلية والدخول إلى الأسواق العالمية. حيث يتطلب الاختراق الصناعي مشاريع استراتيجية متكاملة تعتمد على موافقات ودعم من جميع الجهات الحكومية، مما يتيح تحقيق التكامل في جميع مراحل الإنتاج. هذه المشاريع لا يجب أن تهدف فقط إلى التصدير، بل يجب أن تكون قادرة على إشباع الاحتياجات الأساسية للمجتمع المحلي أولاً، ثم تصدير الفائض.
- على الرغم من أن جهاز الدولة لا يمكنه القيام بالعملية الصناعية بشكل فعال بمفرده، كما أشار آدم سميث في كتابه "ثروة الأمم" (1976)، فإن للدولة دوراً أساسياً لا يمكن تجاهله، خاصة في المشروعات الاستراتيجية التي قد لا تكون مربحة للقطاع الخاص. في الوقت ذاته، يعاني القطاع الخاص في مصر من ضعف قدراته التصنيعية، ولا يمتلك الإمكانيات اللازمة لقيادة مشاريع صناعية كبرى. ومن هنا، يتطلب الوضع إنشاء اقتصاد تشاركي يعتمد على التعاون بين الدولة والقطاع الخاص، لضمان تحقيق تنمية صناعية مستدامة.
- الصناعة هي قاطرة التنمية، وهذا يتطلب العودة إلى الأساسيات والاهتمام بالتخطيط الدقيق لتحقيق التقدم الاقتصادي، وفي هذا السياق، تناول "تقرير تعميق التصنيع المحلي في مصر" الصادر عن معهد التخطيط القومي في 2023 واستمر إعداده نحو ثلاث سنوات، مجموعة من المعايير التي ينبغي العمل عليها لتطوير القطاع

الصناعي، كما ركز التقرير على تحديد الصناعات ذات الأولوية التي يجب أن تكون محور اهتمام الحكومة والقطاع الخاص، مع وضع توصيات محددة تهدف إلى تطوير استراتيجيات ملائمة لقطاع الصناعة. من بين هذه التوصيات التركيز على الصناعات التي تعزز من القيمة المضافة المحلية، وتحديد سلاسل القيمة التي يمكن تحسينها لتحقيق الاستقلال الصناعي، مما يسهم في تعزيز قدرة الاقتصاد على المنافسة محليًا ودوليًا.

- من الضروري تبني نظرة شمولية وتكاملية عند وضع استراتيجيات التنمية الصناعية في مصر، حيث يجب النظر إلى الصورة الكاملة للعلاقات بين القطاعات المختلفة وتحديد النقاط الهامة التي تساهم في تعزيز قيمة المنظومة. ولضمان فعالية الاستراتيجيات المطبقة، ينبغي الاستفادة من الأسس العلمية والأكاديمية بطريقة سليمة. على سبيل المثال، كوريا الجنوبية كدولة رائدة في المجال الصناعي تعتمد على استراتيجيات طويلة الأجل لكل قطاع، مثل الصناعة، التعليم، الزراعة، والسياحة، وغيرها مما يوفر وضوحًا كاملًا للمستثمرين. وبالمقارنة، استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، رغم بدايتها الجيدة، إلا أن تنفيذها افتقر إلى الربط الواقعي مع الأهداف التنفيذية، ولم تكن مناسبة لمواجهة التحديات الفعلية.
- أحد التحديات التي تواجه مصر في هذا السياق هو التشتت في وضع السياسات، إذ ينص الدستور على أن "كل وزير يضع سياسة وزارته"، مما يساهم في خلق سياسات غير متجانسة وغير مناسبة للمناخ العام. من هنا، تبرز الحاجة إلى استراتيجية وطنية شاملة تشمل كل القطاعات وتنسق بينها، بما في ذلك التنمية الصناعية كجزء من التنمية الكلية. بحيث تتكامل السياسة الصناعية مع باقي السياسات مثل السياسة المالية والسياسة النقدية، والسياسة التعليمية، والسياسات البيئية والصناعات الخضراء. لتحقيق ذلك، يجب تحديد توجه عام للدولة أولاً، ومن ثم وضع أهداف تفصيلية لكل قطاع لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة.
- الاستراتيجيات التي تُفرض من الأعلى إلى الأسفل عادة لا تحقق الأهداف المرجوة منها، إذ أن الأصل في صياغة المبادرات أو السياسات أو الاستراتيجيات يكمن في العملية التنفيذية والقائمين عليها. ومن ثم إذا لم يتم أخذ الاحتياجات الفعلية لتنفيذ هذه الاستراتيجيات بعين الاعتبار، فلن تكون الصياغة ملائمة ولا يمكن تحقيق الأهداف المطلوبة. ففي مجال الصناعة، عندما تتوفر مكونات الصناعة بشكل محلي وقريب وسهل الوصول إليه، فإن هذه الصناعة تنجح بشكل طبيعي دون الحاجة إلى مبادرات معقدة.
- تحتاج النهضة الصناعية في مصر إلى إرادة قوية للنهوض بالصناعة، حيث لا تكمن المشكلة في الجوانب الفنية فقط، ومن ثم ومن أجل جذب الاستثمار الأجنبي، فإن أهم ضمان لذلك هو نجاح المستثمر المحلي، فحين ينجح المستثمر المحلي في بيئة استثمارية مواتية، يكتسب المستثمر الأجنبي الثقة في الاستثمار في البلاد.
- تواجه مصر تحديات كبيرة في مؤشرات مدركات الفساد والحوكمة، حيث تحتل مرتبة متأخرة، مما يؤثر سلبًا على الاستثمار في قطاعات حيوية كالصناعة والتي تعتمد بشكل كبير على السمعة الشائعة عن مناخ وبيئة الاستثمار، وعلى الرغم من وجود الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد والأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد، إلا أن مصر لا تزال تحتاج لبذل المزيد من الجهود في هذا المجال لتحسين تصنيفها على المستويين العالمي والإقليمي، وذلك باعتبار أن محاربة الفساد هو أمر أساسي لضمان نجاح عملية التنمية على النحو المستهدف.

- تعاني السياسات الصناعية في مصر من نقص التكامل مع السياسات الأخرى، كما يظهر من تأثير سياسة تقليل الواردات التي أضرت بالصناعات التي تعتمد على المواد الخام المستوردة، بالإضافة إلى الآثار السلبية لتعويم الجنيه. هذه السياسات تتناقض مع الأهداف المعلنة لرفع القدرة التنافسية وتخفيض الأسعار. بالإضافة إلى ذلك، يعاني القطاع الصناعي من نقص البيانات الدقيقة والتفصيلية، فضلًا عن بعض القائمين على القطاع في بعض المؤسسات ليسوا بالضرورة متخصصين، مما يؤدي إلى إدارة غير فعالة للسياسات والمبادرات، ومن ثم من الضروري أن يكون هناك اهتمام أكبر ببناء قواعد البيانات والكوادر المتخصصة.

التعقيب:

عقب المتحدث على المداخلات السابقة بشكل عام في النقاط التالية:

- على الرغم من توفر القدرات إضافةً إلى الآراء التي صدرت عن الحوار الوطني والتي قُدمت لمتخذي القرار، إلا أن التحدي الرئيسي يكمن في التكاملية والمسؤولية. التكاملية تعني أن السياسات والإجراءات يجب أن تكون مترابطة وتخدم بعضها البعض لتحقيق الأهداف المرجوة. كما أن المسؤولية والمحاسبة تلعب دورًا حاسمًا في تحقيق النجاح، من خلال تحديد الأهداف بشكل واضح ومساءلة المسؤولين عن النتائج. فبدون تحديد واضح للأهداف وآلية للمحاسبة، لن يكون هناك تقدم فعلي، مما يؤدي إلى غياب الإنجازات الملموسة.
- أحد الجوانب المهمة أيضًا هو التركيز على المستثمر والمصنع المحلي قبل الأجنبي، حيث إن نجاح واستقرار المستثمر المحلي هو المفتاح لجذب الاستثمارات الأجنبية. الأجنبي سيأتي فقط إذا رأى تيسيرًا في الإجراءات ونجاحًا في بيئة الاستثمار المحلية. بالإضافة إلى ذلك، يجب مراعاة شرائح السوق المختلفة، حيث يجب تحديد الاحتياجات المطلوبة لكل سوق بناءً على توجهاتنا الاقتصادية والصناعية، لضمان الوصول الأمثل للأسواق وتحقيق الأهداف التنموية.
- تعد الحاجة لاستراتيجية متكاملة لتطوير الصناعة في مصر أمرًا ملحًا، حيث تتطلب هذه الاستراتيجية بحثًا عميقًا في تجميع البيانات اللازمة للوصول إلى الأهداف المحددة، وتحديد الأولويات وسُبل التنفيذ الفعالة. على سبيل المثال، عند التركيز على قطاع صناعة الهواتف المحمولة، تم جذب عدد من الشركات (من أربع إلى خمس شركات) والتي بدأت الإنتاج في المرحلة الأولى. ورغم هذه الخطوات الإيجابية، إلا أن الجهود الحالية لم تحقق الطموحات المطلوبة للوصول للمستوى الصناعي المنشود.
- تُعتبر زيادة صادرات الصناعة مؤشرًا جيدًا على جودة المنتجات وتنافسيتها في السوقين المحلي والدولي، وفي هذا الإطار، يلعب الجهاز الإداري للدولة دورًا تنظيميًا وتيسيريًا، حيث يجب أن يركز هذا الدور على توحيد الرؤية بين جميع الأطراف المعنية، دون التدخل المباشر في العمليات الإنتاجية.
- من الضروري أن تتوافر لدى المعنيين القدرة على التحليل وحل المشكلات، فضلاً عن رؤية شاملة للمشهد الصناعي، حيث تتمتع مصر بمزايا تنافسية جغرافية، صالحة لأنشطة التعدين والزراعة، مما يتيح إمكانية إنشاء صناعات محلية ترتكز على المنتجات المتاحة في كل منطقة زراعية، وبالتالي تعزز تنمية المناطق والمجتمعات المحلية.

- يعاني التعليم الفني من ضعف هويته ومعناه، مما يستدعي ضرورة إعادة هيكلة الصناعات التحويلية، يتبعها إعادة هيكلة لكافة القطاعات المرتبطة بها.
- تُعتبر الإرادة السياسية والتنفيذ الفعّال من العناصر الأساسية لتحقيق النجاح. إذ أن وجود استراتيجيات واضحة وأهداف محددة يُعد أمرًا سهلًا، ولكن المسؤولية عن تنفيذها وتحديد آليات العمل والتوقيت والمسؤوليات، تبقى حاسمة لضمان تحقيق النتائج المرجوة، ويتطلب ذلك تحديد الجهات المسؤولة عن كل جزء من العملية، وتطوير آليات للمساءلة لضمان الالتزام بتنفيذ الاستراتيجيات المقررة.

****